او منصف الكعب وبرأ وليس للخف على الرجل الصحيحة لم يجز له ان يمسح عليها الا على قول زفر
وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله في مقطوع الرجل من الكعب عليه ان يمسح موضع
القطع فان كان عليه خفان جاز ان يمسح عليهما وفي الخانية ولو لم يكن له الا رجل واحدة
وليس عليها الخف جاز له ان يمسح الموضع الحر قال محمد في الزيادات رجل باحدى رجليه
جراحة لا يستطيع غسلها لكن يستطيع ان يمسح على الخرقة التي عليها فانه يتوضأ ويمسح
على الخرقة التي عليها وغسل الرجل الصحيح فان توضأ وغسل الرجل الصحيحة وليس
الخف عليها ومسح على الخرقة التي على الرجل الاخرى الا انه لم يستطع ان يلبس الخف عليها
ثم احدث وتوضأ لا يجوز المسح على الخف الذي ليس على الرجل الصحيحة وعلى هذا سمعت
لابي حنيفة رحمه الله ان من ترك المسح على الجبائر والمسح لا يضره الترك عنده فيشبه
ان يجوز ههنا المسح على الخف عنده لان المسح على الجبائر عنده ليس بفرض فيسقط
وظيفة هذا الرجل الجروحة فكأنها ذهبت اصلا وان كان غسل الرجل الصحيحة ومسح
وليس للخفين ثم احدث جاز المسح على الخفين واذا كانت الجراحة بحال لا يقدر على المسح
عليها وعلى ربط الخرقة والجبائر غسل الرجل الصحيحة وليس الخف ثم احدث
وتوضأ جاز المسح على الخف في الرجل الصحيحة رجل الكسر يده وهو على وضوء
فربط الجبائر عليها وليس خفيه ثم احدث وتوضأ ومسح على الخفين والجبائر ثم برأ
اليد قالوا يغسل موضع الجبائر ويصلي ولو كان على يده ضمد حتى انكسرة يده وربط
الجبائر عليه ثم توضأ وليس خفيه ثم احدث وتوضأ ومسح على الخفين والجبائر ثم
برئ قال يجب عليه نزع خفيه قال الحاكم ابو الفضل وجدت في بعض الامالي
عن ابي يوسف فيمن احدث وعلى بعض مواضع وضوئه جبائر فتوضأ ومسح عليه
ثم لبس الخف ثم برئ فعليه ان يغسل ما يحاذيه قال ولو انه لم يحدث بعد لبس الخفين حتى
برئت الجرح والتي الجبائر وغسل مواضعها ثم احدث فانه يتوضأ ويمسح على الخفين
وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله اذا مسح على جبائر احدى رجليه وغسل الاخرى
ولبس خفيهما ثم احدث فانه ينزع الخف الذي على الرجل الذي عليه الجبائر ويمسح
على الجبائر وعلى الخف الاخر وفي الهداية ولا يجوز المسح على البرقع والقلنسوة و
القفازين وهما يفصل هذا الفصل المسح على الجبائر وعصابة المفتصد
ومسألة الشجاج قال الفقيه ابو جعفر في غريب الرواية ذكر في كتاب الصلاة
ان ترك المسح على الجبائر وداء لا يضره اجزاه ولم يبين القائل قال وسمعتها بابكر

محمد ابن عبد الله يعود ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله وقال الحسن قال ابو حنيفة رحمه الله
اذا مسح على العصابة فعليه ان يمسح على موضع الجرح او على جميع العصابة صغيرا كان الجرح
او كبيرا او على الاكثر منها فقد اوجب المسح على العصابة مضافا عن ابي حنيفة رحمه الله وايتا
قال الفقيه ابو جعفر اعلم انهما الاولى وايتهما الخرى الاخرى قال الشيخ ابو احمد
المكتب ليس في روايتنا ما حكاه الفقيه ابو الليث عن كتاب الصلاة واما الذي
في روايتنا قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا ترك المسح على الجبائر وداء لا يضره
الجرح به فعلى ما ذكره الفقيه ابو جعفر في باب الوضوء والغسل من الاصل اذا اغتسل من
الجنابة ومسح بالماء على الجبائر التي على يده اولم يمسح لانضاف على يده اجزأه مسح جريحه
وذكره مطلقا من غير ان يضيفه الى احد ثم ذكر قول ابي يوسف ومحمد على نحو ما حكاه
الشيخ الامام الزاهد ابو جعفر رحمه الله اذا ترك المسح على الجبائر وداء لا يضره و
ذكر الشيخ الامام ابو اللبث في مختلف الروايات اختلف المتأخرين في قول ابي حنيفة
قال بعضهم قوله صار مخالفا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لانهما قالا بعدم جواز الترك
فيمن لا يضره المسح وابو حنيفة قال لا يجوز ترك المسح فيمن يضره ذلك وبعضهم
حققوا الخلاف فيما اذا ترك المسح والمسح لا يضره فقالوا على قول ابي حنيفة رحمه الله
يجزيه وعلى قولهما لا يجزيه وفي شرح الطحاوي ان المسح على الجبيرة ليس بفرض
عند ابي حنيفة وفي تجريد القدوري ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان المسح على
الجبيرة ليس بفرض وان كان لا يضره المسح وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول
المسح على الجبائر انما يجوز اذا كان لا يعيد على المسح على الجرحة كما كان لا يعيد على غسلها
بان كان يضرها الماء اما اذا كان يقدر على المسح على الجرحة طاهرا يجوز المسح على الجبائر
كما لو كان يقدر على غسلها فلم يفعلها وكان ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس
عنها غافلون وفي الخلاصة الخانية واذا كان يضره الماء البارد ويضره الحار يغسله
بالماء الفاتر ولا يجزيه ترك الغسل وفي الخانية رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجليه
ولبس الخف عليهما ثم احدث ومسح على الخفين وصلى صلوات فلما نزع الخف وجد
البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم بذلك انشقت
قال الامام ابو بكر محمد ابن الفضل ينظر ان كان راس القرحة قد يبست وكان الرجل ليس
في الخف عند طلوع الفجر ونزع الخف بعد انقضاء الاخيرة فانه لا يعيد الفجر ونعيد ما بعده
على القولين وان نزع الخف فوجد راس القرحة صلبة لم يأثم فانه لا يعيد شيئا